المملكة العربيـة السعودية
وزارة التعليم العـالى
جامعة أم القرى
مكة المكرمــة

بحـــوث

المؤتمر الثاني للأدباء السعوديين

المنعقد في مكة المكرمة في المدة

٥ ـ ٧ شعبان ١٤١٩ هـ

﴿ الجزء الأول ﴾

١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م

٩٠٠٠٠٢٥-١

مشكلات تعترض صناعة الكتاب في السّعوديّــة

بقلم
الأستاذ/السّيد محسن أحمد باروم

مشكلات تعترض صناعة الكتاب فى السعودية

جوهر الحضارة العربية الإسلامية :

" لقد كانت أول سورة نزلت من القرآن الكريم هي الإيذان العملي بمحو الأمية : ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق . . ﴾ إنّ تاريخ حضارتنا ليس إلا تاريخ الفكر والفكر المسجل في كتب، وما تأثرت حياة الإنسان في مختلف ميادين نشاطها بشئ كما تأثرت بالكتب، فلا غرو بعد ذلك أن يكون للكتاب منزلته السامية، لأنه وسيلة لنقل الفكر والخبر والانفعال والتصور من عقل إلى عقل ومن وجدان إلى وجدان. ولقد يشبه البعض الكتب بالبواخر التى تجوب بحار الزمن الواسعة دون توقف، فتحمل إلى العصور القادمة الضوء والحكمة، ومن أجل هذا ظلت المدنية الإسلامية تجل الكتاب والعلم والأدب، وظلت شريعتها حريصة على إكرام مقام العلماء والمتعلمين، حتى في حياتنا اليومية العادية، نجد شواهد ذلك واضحة، والحديث الشريف يصور أروع ما يمثل إجلال المسلمين للعلم وطالبه : « وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع ».

أما الشعراء، فلقد كانوا بعد انتشار الثقافة يتغنون بالكتب ويحبون أن يقرأوا فيها، وهذا المتنبي يقول :

أعز مكان فى الدنا سرج سابح * وخير جليس في الزمان كتاب

أما غير ذلك فقد قال علي بن أحمد بن إسماعيل : " الكتاب هو المسافر الذي لا يبدؤك في حال شغلك، ولا يدعك في وقت نشاطك، ولا

يحوجك إلى التجمل له، هو الجليس الذي لا يطريك، والصديق الذي لا يغريك، والرفيق الذي لا يملك، والناصح الذي لا يستذلك . . "

وفي العصر الحديث أصبحت القراءة أمرا حيويا جدا، إنها اليوم حاجة ولم تعد ترفا. فالقراءة تمدنا بالمعلومات التي لابد منها، وهي تساعد على حلّ الكثير من المشاكل والمسائل التي تواجهنا، وهي تعد الوسيلة الوحيدة التي نستطيع بها أن نفيد من تجارب الغير، فهي تعرفنا على ما مر بأجيال أخرى سبقتنا. وبعد كل ذلك فالقراءة مثل كل شئ سبيل لا يضارع للمتعة اللذيذة والتسلية الطريفة، لا يمكن أن يحقق إلا بالقراءة المثمرة الجادة الهادفة، ويمكن القول، إن الشعب الذي لا يقرأ ، لا يستطيع أن يعرف نفسه، ولا يستطيع أن يعرف عن غيره من الشعوب " .[1]

وحين انطلقت الحضارة العربية الإسلامية منذ أربعة عشرة قرنا، وخلافا لما آلت إليه إمبراطوريات عديدة، أعقب الفتوحات العربية الإسلامية تفتح حضارة رائعة، أولت الكتاب مكانة ممتازة، وشهدت القرون الأولى من تاريخ هذه الحضارة الجديدة فيضا من المصنفات المكتوبة شملت كل فروع المعرفة البشرية في ذلك العصر وخاصة بعد الحصول على ورق البردي من مصر واكتشاف سر صناعة الورق فى مطلع القرن الثاني الهجري (النصف الأول من القرن الثامن الميلادي).

---

(١) وزارة المعارف، إدارة المكتبات العامة - المكتبات في المملكة العربية السعودية - صفحة رقم: ٧

وإزاء الغزارة العظيمة في المصنفات بدا من الضروري لعرب القرن الرابع الهجري إخضاع هذا الإنتاج الوفير للتنظيم والترتيب، هكذا وضعت تصنيفات للعلوم وأنشئت مكتبات كثيرة، وأعدت ببليوغرافيا لأول مرة في العالم (على يد ابن النديم) وموسوعة (على يد إخوان الصفا).

حجم المعرفة يتزايد عاما بعد آخر:

تطورت في السنوات الأخيرة وسائل الاتصال والتكنولوجيا تطورا مثيرا وظهرت وسائل المعلوماتية الحديثة وتجددت المصادر المعرفية التقليدية، كما ظهرت أخرى للمعرفة ووسائل تبادلها وأصبح من المألوف القول إن العالم تحول إلى قرية صغيرة تعيش حالة انفجار معرفي ولكن يظل للكتاب بريقه ومكانته مصدراً أساسياً للمعرفة في صناعتها وتبادلها بين أمم الأرض.

ومنذ عام ١٨٥٠م إلى ١٩٢٥م تضاعفت المعارف والمعلومات مرة واحدة في ٧٥ عاما.

في الفترة من ١٩٢٥-١٩٥٠م عادت تضاعف مرة أخرى في ٢٥ عاما ثم خلال عشرين عاما بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٠م تضاعفت مرة أخرى، بينما وصل التراكم المعرفي إلى ٣ أضعاف من عام ١٩٧٠م وحتى مطلع هذا العقد.

وتقول التقديرات إنه خلال العشر السنوات الأخيرة من هذا القرن

١٩٩٠-٢٠٠٠م سيتراكم لدى البشرية من المعارف والمعلومات بمقدار ما توصلت إليه في مدة ١٩٩٠ عاماً !!

وفي عصر الانفجار المعرفي هذا ولد معيار جديد تقاس به حيوية الأمم ودرجة رقيها وقدرتها على السيطرة والتأثير.

إذ بات تقدم المجتمعات يقاس بمقدار ما تنتج وما تحصّل وتترجم وتصدر من المعارف والمعلومات . . وترجع دقة إصابتها لأهدافها وصواب قراراتها إلى اعتمادها على المعلومات الدقيقة.

وإذا كان الاستعمار التقليدي قد فرض سيطرته على المجتمعات المستعمرة بأشكال القوة المادية ، فإن كثافة صور المعارف والمعلومات أصبحت اليوم الوسائل الأكثر فاعلية من بين بدائل وسائل التوجيه والتأثير والسيطرة بيد من يأخذ بالنصف الأوفر ، وها هما الدولتان الصغيرتان . . اليابان وألمانيا اللتان كانتا تحسبان ضمن الأقزام السياسية والاقتصادية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، تحولتا إلى عملاقين يحسب حسابهما بما امتلكا من المعارف والمعلومات التي تُفرض بها كثير من أساليب العمل وأنماط الإدارة وتطورالعلوم ، وإلى ذلك تحولت المعلومات والمعارف في هذا العصر إلى مورد من الموارد القومية كسائر المنتجات المصنعة التي تدعم استقلال الدول وتمنحها القدرة على فرض مكانتها في عالم الكبار .

وإذا كنا في الوطن العربي في مرحلة طفولة المعلوماتية الحديثة وأقل حظا في وسائل الاتصال والتكنولوجيا ، فإ قصتنا مع المعرفة والكتاب

خاصة لا ترقى إلى مستوى المؤمل والطموح ، إذ ينخفض نصيب المليون عربي من الكتب إلى ٤٠ كتاباً ومقارنة بالحال في الدول المتقدمة التي يرتفع نصيب المليون فرد من الكتب إلى ٥٥٠ كتابا .

إن أفضل الدول العربية تصدر ١٣٨٠كتابا في السنة "مصر" بينما يصدر منها ٤٠٠٠ في إسرائيل و٤٥٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية و٤٠٠٠ في اليابان على سبيل المثال. إن انتعاش النشاط الثقافي والعلمي هو علامة عافية الأمم وإشاعة الثقافة والمعرفة والمعلوماتية أصبحت حاجة حيوية تتطلب مزيدا من التشجيع والإنفاق لما لذلك من أهمية استراتيجية لقرارات المجتمعات وخياراتها في التقدّم والرّقيّ ولعلّه مما يغني عن البيان الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف باستخدام الأساليب والوسائل العلمية من قبل الأفراد والمؤسسات ومتخذي القرارات السياسية والاقتصادية يتطلبت قدرا ضروريا من المعارف والمعلومات ومن هنا يظهر مقدار الفوضى والإحباط اللذين يقع فيهما كثيرون عندما يقدمون على تنفيذ مشروعات أو اتخاذ قرارات في ظل غياب المصادر الأساسية للمعارف والمعلوماتية المطلوبة لاتخذ قرار واقعي وصائب .

لماذا يجب تطوير الكتاب ؟

"يجب أن نصور التعليم على أنه رأس المال الضروري للاستثمار في سبيل تطوير الموارد الإنسانية ، كما يشمل من ثم جميع حالت التطور ،

ولقد برهنت الكتب منذ زمن طويل على أنها الأدوات المرئية للتعليم ، وأنها تشكل الأداة الأقل كلفة والأكثر تأثيرا في حفظ ونشر المعرفة . كما أن العطاء الثمين للكتاب في مجال النشاط الإنساني واضح جدا ولا حاجة لنا إلى التركيز عليه ، فالكتاب يعمل بمثابة خزانة للتراث الحضاري للشعوب وكوسيلة لنشر ذلك التراث ، كما أنه الواسطة الأكثر أهمية في التعبير عن الأفكار الجديدة ، وآراء الأقليات والمعارض والنقد ، وهو كذلك الأداة التي لا يستغني عنها في التطوير الاقتصادي وخاصة في المجتمعات التقنية الحديثة . لهذا ينبغي تطوير الكتاب باعتباره يلعب دوراً حيويا في التطوير التعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي ومن ثم في التطوير الوطني بصورة كلية .

إن المواصفات الجيدة لصناعة الكتاب لا تتطلب سوى رأس مال محدود للاستثمار يمكن في الوقت نفسه تحقيقه بشكل فعال من خلال مؤسسات صغيرة . ففي الدول الأكثر تقدما في العالم ، قلما يشكل إنتاج وتوزيع الكتاب واحدا بالمئة من القيمة ضمن الإنتاج الوطني الكبير ، ولهذا فالكتاب لم يحظ بالاهتمام الذي يستحق من قبل المخططين الوطنيين نظرا لضآلة نصيبه من الموارد الوطنية .

وبالرغم من أن إنتاج الكتاب في الربع الأخير من هذا القرن قد ارداد بمعدل يفوق الضعف فإن هذا الزدياد والتوسع لم يكونا متناسبين فالدول النامية التي تمثل ٧٠٪ من سكان العالم يخصها حوالي خمس إنتاج

الكتاب في العالم ، أمّا ما تبقى من الإنتاج فيتركز في ثلاثين دولة صناعية فقط ، رغم الخطط الطموحة المرسومة من أجل التطور التعليمي .

لذلك فإن عملية توسيع إنتاج الكتاب في المناطق النامية تعتبر بطيئة ، وهذا ناجم عن الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في مواد القراءة الأساسية ، فلقد فشلت الجهود المبذولة من أجل الإصلاح التعليمي وتحقيق طرق تعليمية جديدة بسبب فقدان الكتب المدرسية أو المادة المقروءة لتدريس المناهج المقررة ، وهذا القصور قد تفاقم أكثر لانتقال التركيز من حالة الأمية إلى حالة التعليم العام ، وهذا يتطلب بدوره مرحلة كاملة من الزمان .

إن معظم سكان بعض الدول النامية ما يزال يجهل القراءة والكتابة ، وبذلك تكون صلة الكتاب في مثل تلك المجتمعات موضع تساؤل ، ولكن حتى في المجتماعات الأمية تلعب الكتب التي تعلم المبادىء الأولية دورا حيويا . ويمكن للكتاب إن يخدم غير المتعلمين فيما لو قرىء عليهم بصوت عال كجزء من برامج محو الأمية للكبار . فالمعلم والمدير والإداري ، في أية حال ، يحتاجون إلى مادة مكتوبة عن التربية والتعليم قبل الشروع في محو الأمية ، إنّ الترتيب المناسب بين المواد المطبوعة ووسائل الإيضاح السمعية البصرية من شأنه خلق ثورة في العمليّة التعليمية وتحقيق محو الأمية بالسرعة والتأثير الكليين ، إضافة إلى ذلك فإن النسبة المئويّة الكبيرة من سكان بلدان العالم الثالث ما تزال بحاجة إلى

تعلم القراءة والكتابة وهذا يشكل حقيقة تؤدي إلى خلق عامل نمو ذاتي في صناعات الكتاب في تلك الدول .

وإلى جانب السرعة البطيئة التي تسير بها معرفة القراءة والكتابة في معظم الدول النامية هناك مشكلة النسبة المئويّة من غير القارئين العارفين للقراءة والكتابة ، فهذه المشكلة تواجه كلا العالمين المتطور والنامى على حد سواء ، ففي الوقت الذي تحاول معه الدول النامية إيجاد الوسائل لتقديم الكتاب إلى القارىء فإن الدول المتطورة تواجه الصعوبات في تقديم القارىء إلى الكتاب . وهكذا فإنه لأمر مرغوب فيه أن تهدف سياسات ترويج الكتاب ، وكذلك تشجيع إنتاجه وتوزيعه إلى زيادة استخدام الكتاب .

والجدير بالذكر أن نعيد الآن إلى الآذهان أن أحد الأهداف الرئيسية لعام الكتاب الدولي سنة ١٩٧٢م ، ولخطة العمل طويلة المدى لليونسكو من أجل تطوير الكتاب إنما كان وما زال ترسيخ عادة القراءة .

وبما أن الكتاب هو عبارة عن سلعة عالمية فإنه يمكن القول بأن الموارد الخارجية تستطيع تزويد حاجات إنتاج الكتاب لبلد ما بنفس الطريقة التي تنتج بها البضاعة والمواد الأخرى . إلا أن هذا القول لا يحمل في طياته كثيرا من الدقة ذلك أن صعوبات تبادل العملات الأجنبية تحد في المكان الأول من التزود بالكتاب في معظم الدول النامية ، وحتى في حالات ندرة تبادل العملات الأجنبية كما هو الحال في بعض دول آسيا والمنطقة

العربية فإن الجزء الكبير من الحاجة للمادة المطبوعة لا يمكن تأمينها بواسطة الواردات. ولكي تكون الكتب مفيدة لا بد أن تلبي الحاجات والتطلعات المحلية .

إن المفكرين والكتاب والفنانين لأية أمة هم الذين ينتجون الكتب التي تغني ثقافة هذه الأمة وتتناسب مع نظامها التعليمي وتضيق الفجوة القائمة بين المثقفين والناس العاديين . والكتب المحلية فقط هي التي تلبي بشكل حساس وسريع الحاجات والأجواء المتغيرة في أي بلد من البلدان ، أما الكتب الأجنبية المتبناة أو المقتبسة فهي بدون أدنى شك مفيدة في تلبية أغراض عديدة لبعض الوقت وبعض الأغراض لكل الوقت . ولكن مع مرور الزمن يمكن لصناعة الكتاب المحلية أن تكون منسجمة كليا مع متطلبات ومصالح البلدان وعلى هذا فالكتاب هو العنصر الأساسي في التطوير القومي الحقيقي .

لقد استطعنا حتى الآن أن نبيّن أن للكتاب ، خاصة الكتاب المحلي ، تأثيرا بعيد المدى في جميع النشاطات المؤدية إلى تطور الأمة ، رغم القناعة بأن إنتاجه لا يحتاج إلا لمبلغ متواضع من الموازنة الوطنية ، غير أن تشجيع إنتاج الكتب المحلية يجب أن تكون له الأولوية في جميع الخطط والبرامج الهادفة إلى التطور الوطني ، فالمخصصات المالية لتطوير الكتاب لا تعتبر في حقيقتها مصاريف كلية ، بل توظيفا ماليا أساسيا من أجل التقدم الإنساني الذي يعود على الأمة مع مرور الزمن بفوائدة مضاعفة .

فما هي إذن أنجع وسيلة لتطوير الكتب المحلية ؟ ، ، [1]

العام الدولي للكتاب :

حين قرر المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة (١٩٧٠م)، بالترحيب العام ، إعلان عام ١٩٧٢ العام الدولي للكتاب ، واختار لذلك أربعة موضوعات : تشجيع التأليف والترجمة مع مراعاة حقوق المؤلف : وإنتاج الكتب وتوزيعها ، بما في ذلك النهوض بالمكتبات ونشر عادة القراءة وتنميتها ، والارتفاع بالكتب في أغراض التربية والتفاهم الدولي والتعاون السلمي ، وقد شكلت المنظمات المهنيّة الدولية المعنية لجنة مساندة صاغت ميثاق الكتاب ، وهو أول وثيقة من نوعها تقرها الرابطات المهنية على النطاق العالمي .

ويمثل العام الدولي للكتاب مرحلة مهمّة في تنفيذ أنشطة المجتمع الدولي التي تستهدف النهوض بالكتب ، فهو لم يمنح فقط قوّة ودفعا لبرنامج اليونسكو الخاص بالكتاب من أجل تشجيع إنتاج الكتب وتوزيعها في البلاد النامية ، وإنما استرعى الانتباه أيضاً إلى ضرورة ترشيد المساعي المبذولة في مختلف مجالات النشاط ذات الصلة بالنهوض بالكتاب وكفالة تضافرها ، وقد أبدت المنظمات الدولية ، الحكومية منها وغيرالحكومة ، الاهتمام ذاته بتحقيق الانسجام والترابط بين البرامج .

---

(١) المجالس الوطنية من أجل تطوير الكتاب - تأليف أبو الحسن علي الندوي وترجمة وفاء نظير الغاوي - المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني بدمشق ، ١٩٨٥ .

لقد زودت نتائج العالم الدولي للكتاب المؤتمر العام لليونسكو بالأساس اللازم لخطة عمل عنوانها "الكتب للجميع" اعتمدها بالإجماع في دورته السابعة عشرة في عام ١٩٧٢م ، وتركزت على أربعة أهداف مناظرة للموضوعات الأربعة للعام الدولي للكتاب .

وقد تلا ذلك عقدٌ من الجهود المكثفة لتنمية الكتب ، وقد تم بدعم وتشجيع من اليونسكو إنشاء مراكز إقليمية لتنمية الكتاب في ياوندي وبوجوتا (وكان قم تم قبل ذلك إنشاء مركز لتنمية الكتاب في طوكيو عام ١٩٧٠م) ، وأنشأت عدة بلدان مجالس وطنية لتنمية الكتاب ، وقد تمثل دور اليونسكو بصفة رئيسة في حفز النشاط الذي يضطلع به المجتمع الدولي وتنسيقه ودعمه ، وقد أصبح واضحا أثناء تنفيذ هذا البرنامج للنهوض بالكتاب أن إنتاج مزيد من الكتب لم يقدم إلا حلا جزئيا لمشكلة الجمع بين الكتب والقراء . وكانت الحاجة تدعو إلى نهج جامع لفروع العلم ومزيد من الأنشطة الميدانية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء . وقد حان الوقت لإجراء تقييم للإنجازات التي تحققت في شتى أنحاء العالم خلال العقد الماضي وتحديد أهداف جديدة للثمانينات تستجيب للتحديات التي ستواجه الكتاب في المستقبل. وقد استشيرت اللجنة العالميةللكتاب في اجتماعها الذي عقدته في بوادابست عام١٩٧٩م للتثبّت من رأى المنظمات المهنية المعنية ، واتضح من هذه المناقشات أن الحاجة تدعو إلى تبادل واسع للآراء والخبرات فيما بين الأخصائيين في جميع

المهن المعنيّة بإنتاج الكتب وتوزيعها - من مؤلفين ومترجمين وناشرين وبائعي كتب وأمناء مكتبات - وأن تنظيم ندوة عالمية يمكن أن يوفر منبرا لهذا الغرض ، وبالتالي فقد وافق المؤتمر العام في دورته الحادية والعشرين في ١٩٨٠م على أن تعقد عام ١٩٨٢م ، "ندوة عالمية للأخصائيين في مجال الكتاب من أجل تقييم التقدم الذي أحرز في مجال النهوض بالكتاب خلال السنوات العشر المنصرمة منذ العام الدولي للكتاب " (١)

عقبات تعترض الكتاب العربي السعودي

بعض الصعوبات والعقبات التي تعترض طريق النهوض بالكتاب العربي السعودي ليصل إلى المستوى المطلوب له علميا وفنيا واجتماعيا وفي مقدمتها ما يأتي :

أولا : ارتفاع سعر هذا الكتاب وبخاصة إذا أضيف إليه تكاليف الشحن الجوي مما يجعله فوق قدرة القارىء العربي الشرائية المحدودة في معظم الأقطار العربية .

ثانياً : ارتفاع قيمة التعرفة البريدية والشحن الجوي لأنواع الكتب والمطبوعات الأخرى مما يجعل قيمة الكتاب العربي السعودي مرتفعا بالنسبة لغيره من كتب دور النشر العربية الأخرى الأمر الذي يحتم إعادة النظر في معدلات التكلفة البريدية والشحن الجوي إلى أقصى حد ممكن

---

(١) -اليونسكو- نحو مجتمع قارئ ، ص/١ .

بحيث لا تزيد عن ٢٠٪ من معدل التعرفة العادية للطرود البريدية والشحن الجوي ، إذ إن من المفروض أن ينظر إلى الكتاب نظرة خاصة تميزه عن غيره من ضروب الطرود والسلع التجارية الأخرى حفظا لمكانته المرموقة في دنيا الناس والأشياء . وحبذا إسهام أجهزة الدولة في تحمل تكاليف الشحن الجوي كلها لطرود الكتب التي تشارك بها دور النشر السعودية في معارض الكتب الدولية التي تقام بشكل منتظم على المستوى الإقليمي أو العربي أو الدولي ، لما في ذلك من إسهام قوي في انتشار الكتاب العربي السعودي من ناحية ، وإظهار للدور الثقافي والفكري المتميز الذي تضطلع به المملكة في عالم المعرفة ودنيا الثقافة الإسلامية والعربية من ناحية أخرى .

ثالثاً : ارتفاع تكاليف الطباعة في المملكة بسبب اعتماد المطابع على العمالة الأجنبية المدربة من ناحية ، وارتفاع تكاليف المواد الأولية الداخلة في طباعة هذه الكتب كالورق والأحبار ومواد التجليد من ناحية أخرى .

رابعاً : خفض الدعم المادي الذي يلقاه هذا الكتاب من معظم أجهزة العلم والتربية والثقافة على المستوى الحكومي والخاص .

خامساً : قلة الإقبال على الكتاب في الآونة الحاضرة بسبب ما يلاقيه من مزاحمة عنيفة وتنافس حاد من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية . وينضاف إليها مع الأسف الشديد ضعف نوازع القراءة أو انعدامها لدى كثيرين من الطلاب والمتعلمين .

سادساً : قلة عدد العاملين في أجهزة مراقبة الكتب في وزارة الإعلام أو الرقابة الدينية بشكل ملحوظ مما يوجب تأخر فسح الكتب المطبوعة الواردة أو مسودات الكتب المخطوطة وهذا أمر طبيعي يتفق مع عدد المراقبين وطاقاتهم العقلية المحدودة لمراقبة هذا الفيض الهائل من أنواع الكتب والمجلات وأفلام الفيديو وشرائط الكاسيت .

ومن الخير كل الخير دعم هذه المكاتب بالعناصر البشرية الكثيرة والمؤهلة لمثل هذه الأعمال العلمية والثقافية والفنية المتخصصة التي تستوجب في مراقبيها وقارئيها سعة في العلم وعمقا في الإدراك ولماحية الذكاء وحسن التصرف .

سابعاً : ضعف مشاركة دور النشر السعودية في معارض الكتب على المستويات الإقليمية والعربية والإسلامية إلا من دار أو اثنتين على أكثر تقدير في هذه المعارض بخاصة الدولية منها كمعرض فرانكفورت الدولي للكتاب وضعف قنوات توزيعه ولذلك لأسباب متعددة يرجع معظمها لما ذكرناه سابقاً .

ثامناً : وضع المادة الثانية عشرة من نظام المطبوعات والنشر والخاصة بإيداع خمس نسخ من المؤلفات السعودية بدار الكتب الوطنية بالرياض موضع التنفيذ العملي الدقيق حماية لحقوق التأليف واستئصالا لظاهرة تزوير الكتب التي عمت بلواها أسواق الكتاب في داخل المملكة وخارجها .

ونعتقد أن مشاركة المملكة في التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الفكرية في جنيف يحتم عليها ذلك .

وجوب إنشاء هيئة وطنية للنهوض بالكتاب :

ولعل من الخير أن نقترح في هذا الطّور من أطوار حياتنا الثقافية والتعليمية والاجتماعية المتطورة إنشاء هيئة وطنية عليا للنهوض بالكتاب تأليفا وترجمةوطبعا ونشرا وتوزيعا وإعداداً وتدريبا للقوى البشرية العاملة في مختلف مهن صناعة الكتاب وتذليل العقبات المادية والمعنوية التي تحول دون انتشاره وتوزيعه في مختلف الاتجاهات وعلى كل المستويات .

ومن حسن الحظ أن منظمة اليونسكو الدولية سبق لها أن أقامت في صيف عام ١٩٨٢م الندوة العالمية للكتاب في لندن ودعت إليها صفوة من قادة الرأي وأعلام الفكر ونخبة من الناشرين في مختلف دول العالم وكان لي شرف المشاركة والإسهام في جلسات هذه الندوة التي ركزت أبحاثها ومناقشتها على برنامج العمل الذي حددته اليونسكو لنفسها وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مختلف دول العالم للاضطلاع بتنفيذه في عقد الثمانينات .

ولقد تبلور جوهر هذا البرنامج في وثيقة العمل التي قدمتها اليونسكو إلى المجتمعين في هذه الندوة العالمية بعنوان "نحو مجتمع قارئ -أهداف الثمانينات" ولقد تنبت الندوة تلك الأهداف وانعقد الرأي عليها

وصدرت بها توصية عامة ارتكزت على المبادىء الستة الآتية :

١- وضع استراتيجية وطنية للكتاب لإيجاد نظرة شاملة ونهج متكامل في هذا الصدد وذلك لضمان اتخاذ التدابير الملائمة للمساعدة في حل مشكلات القراءة ومشكلات إنتاج الكتب وتوزيعها .

٢ - اعتراف الحكومات بأن إنتاج الكتب وتوزيعها صناعة حيوية بالنسبة للتنمية الوطنية .

٣ - دمج أشكال التكنولوجيا الحديثة في مختلف مراحل إنتاج الكتاب .

٤ - تهيئة بيئة حديثة للقراءة في جميع أنواع المجتمعات وعلى جميع مستوياتها بدءاً من السن قبل المدرسة ومرورا بمراحل التعليم النظامي وغير النظامي والتربية المستمرة .

٥ - الحث على التعاون الدولي لإقامة قدرات وطنية لإنتاج الكتب .

٦ - زيادة تداول الكتب فيما بين البلدان في كلا الاتجاهين من خلال تصديق جميع البلدان على الوثائق الدولية العديدة واعتماد ما هو قائم من تدبير لوضع المعايير بغية إزالة الحواجز التي تعوق تبادل الكتب في جميع أنحاء العالم .

الحاجة إلى وكالة مركزية :

" بما أن عالم الكتاب يحتاج إلى عدد كبير من المهن والمؤسسات ، فمن الضروري التأكد من أن كل شريك أو حليف في هذه الصناعة يلعب

دوره الصحيح ، وهذا يستدعي وجود أسلوب تنظيمي فيما بين المؤسسات المشتركة في تصنيع الكتاب . أي لا بد من وجود وكالة مركزية من أجل تنسيق وتعزيز خلق وإنتاج وتوزيع واستعمال الكتاب باعتباره يشكل الحركة الوطنية المستمرة على الدوام .

ويمكن لهذا الجهاز المركزي أن يقوم بالوظيفة الضرورية في إلغاء أي تعارض في المصالح بين الهيئات المشتركة في تصنيع الكتاب ، فالخلاف قد ينشأ بين المهن المختلفة والمعلقة بصناعة الكتاب فيما يخص دفع التعويضات وحقوق الطبع وشروط المدفوعات والحسومات التجارية ومعدلات تبادل العملات الأجنبية من أجل الكتب المستوردة ومجالات توزيع الكتاب وتأمين المواد اللازمة لهذه الصناعة ، وغيرها من الخدمات . فوجود وكالة مركزية يمكن أن يضمن قيام منصة مشتركة لتبادل الآراء والخبرات بين مختلف قطاعات صناعة الكتاب تقربها من بعضها بعضا في سبيل تحقيق المصالح الكلية للبلد .

وفي الدّول النامية حيث يكون الحصول على الكتب صعبا ، وتكون وسائل إنتاجها محدودة لا بد من إيجاد جهاز مركزي لمعرفة الجهات ووضع الأفضليات بالنسبة لتأمين المادة المقروءة المتناسبة مع الحاجات المتغيرة في البلد . ويمكن لهذا الجهاز أن يكون منصة تصلح للاستشارات المستمرة بين الحكومة والقطاع الخاص على صعيد المشاركة في المسؤولية في حقل الكتاب أي في إنتاج وتوزيع الكتب المدرسية بهدف تحقيق توازن بين

الكتب الأدبية والكتب العملية لتجنب الازدواجية مع ضمان التنويع في الإنتاج . وباستطاعة هذا الجهاز المركزي دراسة وتحديد المشاكل المعقدة لصناعة الكتاب وذلك لتأمين نمو صحي مخطط كجزء متكامل من البرنامج الوطني الذي يهدف إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي . ويتم هذا كله إذا تحقق شرط يضمن تعاون جميع الجهات المختصة في صناعة مع الجهاز المركزي .

إن هذا الجهاز المشار إليه سابقا يعرف باسم المجلس الوطني لتطوير الكتاب ، ويمكن التنبه إلى أنّ مجرد وجود أو تأسيس مجلس وطني لتطوير الكتاب لا يحل مشاكل الكتاب المحلي ، فهذا المجلس يحتاج إلى صناعة يعمل في نطاقها ، وتأسيس مجلس من هذا النوع لا يعني بالضرورة نشوء رصيد مثالي من الكتب ، ذلك أن صناعة الكتاب موجودة شكل أو بآخر في جميع الدول . إلا أن وجود جهاز مركزي كالمجلس المذكور باستطاعته تحديد الأمكنة التي يجب أن يجري فيها التوسع بشكل حثيث وذلك لاستحالة نمو صناعة للكتاب قوية ومتوازنة . وهذا المجلس يعتبر في الوقت نفسه سببا ونتيجة لتطور الكتاب ، ففي الفترة الراهنة من هذا الزمان الذي بلغت فيه الاتصالات أوجها يستطيع المجلس أن يؤمن ارتباطا وثيقا وعلاقات صحية بين الكتاب ووسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى . وهذا يؤدي إلى تعزيز حيوية وتأثير الكتاب باعتباره عجلة التقدم الثقافي والاجتماعي .

ثمة شرط أساسي للمجلس كي يعمل بنجاح ، وهو أن يضم ممثلين عن مؤسسات وطنية من مختلف المهن المتعلقة بالكتاب ، يمكن لهذه المؤسسات أن تضمن التنسيق المناسب والنظام الدقيق في مردود ومتابعة عمل المجلس . أما في الحالات التي لا تتوفر معها مؤسسات مهنية لأي قطاع «وعلى سبيل المثال هناك عدد من الدول النامية لم تعرف بعد مؤسسات وطنية للمؤلفين والمترجمين» فإنّ هذا المجلس سيأخذ المبادرة الإيجابية ويعمل بجد بهدف تشكيل مثل هذه المؤسسات . وحتى يتم ذلك يعين شخص معروف في مجاله عضوا في المجلس بصفته الشخصية وذلك لتلبية الغرض نفسه ، ويجب أن يكون هناك وعي عام للدور الحيوي الذي يلعبه الكتاب في المجتمع وذلك للحصول على صناعة كتاب صحية ومنتجة في أي بلد من البلدان ، فالمجال الوطني لتطوير الكتاب يكون في الموقع الذي يركز انتباه كل من يهمه الأمر على العطاءات التي يقدمها الكتاب من أجل التطور الوطني . لهذا فتطور الكتاب يعطي مردودا ما ديا جيدا رغم الحقيقة بأن العائدات لا تكون فورية وتبقى غير ملحوظة لبعض الوقت ، على أن مؤسسة وطنية كالمجلس الوطني لتطور الكتاب باستطاعتها وحدها أن تضفي على صناعة الكتاب المكانة والقيمة اللازمتين للحصول على حيز مناسب في التخطيط الوطني ، ثم إنّ هيئة ذات مستوى عال كالمجلس يمكنها أن تقترح بشكل نافذ وفعال أن يتم تشجيع الكتاب عن طريق التوصية به كموضوع محدد ترعاه دائرة أو

وزارة معينة في حكومة وطنية»[1]

توصيـــة :

«الاجتماع الخاص بالتخطيط لتطوير الكتاب في آسيا المنعقد في طوكيو عام ١٩٧٦م بما أن الهيئة المركزية للتخطيط والتنسيق هي الأساس في تطوير الكتاب فإن المجالس الوطنية لتطوير وتعزيز الكتاب يجب أن تنشأ بدون أدنى تأخير في جميع الدول التي لا يوجد فيها مثل هذه المجالس . وفي حال وجود مثل هذه المجالس أن يعاد النظر في تركيبها ووضعها ووظائفها من وقت لآخر للتأكد من أن هذه المجلس تعمل بشكل فعال ، وذلك بإعطائها وضعًا ومنحها السلطات المالية والتنفيذية اللازمة .

توصيـــة :

الندوة الدولية كـ (N.B.T) المنعقدة في نيو دلهي عام ١٩٧٦م حول عام النشر في الثمانينات .

لا بد من تأسيس المجالس الوطنية لتطوير الكتاب في جميع الدول التي ما تزال تفتقر إلى مثل هذه المجالس ، وفي حال وجود مثل هذه الهيئات يجب أن يعاد النظر في تركيبها وأوضاعها ووظائفها من وقت إلى

(١) المجالس الوطنية من أجل تطوير الكتاب - تأليف أبو الحسن ، ترجمة وفاء نظير الغاوي المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني دمشق - صفحة ١٧-١٨ .

آخر للتأكد من أنها تعمل بشكل فعال وذلك بإعطائها وضعا مستقلا ومنحها السلطات المالية والتنفيذية اللازمة»[1]

إعلان لندن العالمي : نحو مجتمع قارئ :

ويهمني في هذا المقام أن أورد نص إعلان لندن لما فيه من آراء ونظرات اقترحها قادة خبراء الرأي والثقافة في الدول الأعضاء .

١ - «نحن الكتاب والمترجمين والناشرين والطابعين وبائعي الكتب وأمناء المكتبات والمربين والمسؤولين الحكوميين ، وأعضاء المجتمع الفكري العالمي ، المنتمين إلى ٩٢ أمة ، والمجتمعون في لندن في الندوة العالمية للكتاب لعام ١٩٨٢م . التي عقدتها اليونسكو ، نعلن تأييدنا المستمر للمبادئ والأهداف التي وضعت منذ عشر سنوات أثناء العام الدولي للكتاب في ١٩٧٢م .

٢ - ونحن نؤمن بأن الكتاب ما زال محتفظًا بتفوّقة كأداة لنقل المعرفة والعلم والتربية في آن واحد ، ويعزز التوصل إلى تفاهم أفضل بين الشعوب ويعمق الرغبة في السلام وفي القيم الثقافية في المجتمع الإنساني ، وبأنه يخدم التنمية الوطنية وإثراء حياة الأفراد في عقول البشر ، وهي الأهداف التي تكرس اليونسكو جهودها لتحقيقها .

---

(١) المجالس الوطنيّة من أجل تطوير الكتاب ، تأليف أبو الحسن الندوى ، ترجمة وفاء نظير الغاوي ، المركز العربي الإذاعّي والتلفزيوني ، دمشق ص/ ٣٨ .

٣ - وبعد استعرض العقد الذي انقضى منذ العام الدولي للكتاب ، نؤكد من جديد سلامة المبادىء الواردة في ميثاق الكتاب ، الذي أقرته المنظمات المهنية الدولية في ١٩٧٢م ، وأهداف برنامج العمل المعنون " الكتب للجميع " ، التي لم تنجز بعد ولكنها لا تزال جديرة بالسعي إلى تحقيقها ، وقد أكدت المبادىء العشرة الواردة في الميثاق على أن لكل إنسان الحق في القراءة ، وأن الكتب أساسية للتعليم ، وأن هناك التزاما خاصا يقع على عائق المجتمع بتمكين المؤلفين من ممارسة دورهم الإبداعي ، وأن وجود مرافق لإنتاج الكتب وتوافر صناعة نشر راسخة تعد أمورا حيوية للتنمية الوطنية ، وأن المكتبات وباعة الكتب يؤدون خدمات لازمة للناشرين وجمهرة القراء ، وأن لحرية تداول الكتب بين البلاد أهمية كبرى ، وأن الكتب تخدم وتعزز التفاهم الدولي والتعاون السلمي .

٤ - ونحن إذ نتطلع إلى الأمام ، فإننا نسعى إلى بناء عالم تصبح فيه الكتب أيسر توافرا بالنسبة لعدد أكبر من البشر ، وتكون فيه تنمية القدرة على القراءة وإرادة التمتع بثمارها والرغبة في ذلك أهدافا تسعى كل المجتمعات إلى تحقيقها على نطاق أوسع .

٥ - إن للرجال والنساء الحق في تثقيف أنفسهم ، ولهم الحق في اكتساب المعرفة وفي التعرف على حكمة وتجارب الأمم الأخرى والثقافات الأخرى والأجيال السابقة ، وهم في حاجة أيضًا إلى تسجيل

أفكارهم وخبراتهم ، وللكتب أهمية كبرى في إيجاد مجتمع يستطيع فيه كل فرد أن يضطلع بهمته على الوجه الأكمل وأن يحيا حياة أكثر خصوبة وثراء ، وفضلا عن ذلك ، فإن الكتاب المبدعين يعبرون من خلال الكلمة المكتوبة والمطبوعة عن قيم مجتمعاتهم وتطلعاتها ، ويستكشفونها ويطورونها ، ويكلفون توسيع وإثراء مدارك قرائهم ووعيهم وخيالهم .

٦ - وعن طريق القراءة يتخطى القارىء الحواجز الوطنية والثقافية ، غير أن بعض القراء الاحتماليين يعانون الحرمان من المزية التي يمكن أن توفرها لهم القراءة بسبب افتقارهم إلى التعليم ، أو عدم كفاية قدرتهم على القراءة ، والعقبات التي تحول دون نشر الكتب الجيدة على نطاق واسع . ونحن نهيب بجميع من يعنيهم الأمر أن يشجعوا إنتاج الكتب ونشرها ، وأ يشجعوا الكتاب والقراء ولا سيما القراء الشبان ، في المدارس وفي البيوت .

٧ - ونحن نناشد جميع من يعنيهم الأمر ولا سيما الحكومات ، أن تسعى إلى إلغاء جميع أنواع للقيود المفروضة على تأليف الكتب وإنتاجها ونشرها وتوزيعها دخل الحدود الوطنية وعبر هذه الحدود في كلا الاتجاهين . ونحن نري أن تأكيد وتطبيق قوانين وطنية لحقوق المؤلف ، تتفق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق المؤلف ، وهو أمر يحقق مصالح الكتاب والمترجمين والناشرين والمعلمين والقراء في

كل مكان .

٨ - وعملا على تحقيق الهدف الذي يتمثل في إيجاد مجتمع تصبح فيه الكتب أيسر توافراًوأوسع استخداما ، فقد أيدت الندوة مجموعة من الأهداف التي ترمي إلى خلق بيئة تصبح فيها القراءة عادة طبيعية ومرغوبة في آن واحد ، وتعتبر نشاطاً حيويا يجرى تشجيعه من طريق إستراتيجيّات وطنية واعية للكتاب ، وتدعمه أنشطة تعاونية دولية ، مما يؤدي إلى تعزيز دور الكتاب في المستقبل .

٩ - ولهذا فإننا نهيب بالحكومات وبجميع المهنيين المعنيين بأمر الكتاب أن يتقبلوا توجيهات العمل هذه ، فنحن نسعى إلى إيجاد عالم لا تتوافر فيه الكتب فعلا للجميع فحسب ، وإنما يستطيع فيه أيضا كل فرد أن يقرأ وأن يعتبر الكتاب والقراءة جزءا ضروريا ومحببا من حياته اليومية . إننا لا نتطلع إلى عالم ملم بالقراءة والكتابة فحسب بل إلى بزوغ فجر مجتمع عالمي قارىء ومحب للقراءة»[١]

الاجتماع الاستشاري للخبراء العرب في تونس :

«وتعزيزا لمقررات هذه الندوة العالمية للكتاب فإن اليونسكو عززت جهودها للنهوض بالكتاب في المنطقة العربية بعقد الاجتماع الاستشاري للخبراء العرب المنعقد بمدينة تونس في أبريل عام ١٩٨٤م لاستعراض ما تم

(١) اليونسكو ، نحو مجتمع قارىء ، ص/ ١٥ .

إنجازه من خطوات في الدول العربية في ميدان الكتاب منذ العام الدولي للكتاب ١٩٧٢م وتقويم مساعي حكومات الدول العربية في مضمار إنشاء المجالس القطرية للنهوض بصناعة الكتاب وجهودها لتيسير تداوله وتوزيعه والترويج له وتأمين التجهيزات المطبعية وإعداد وتدريب القوى البشرية العربية المؤهلة .

وقد سبق لنا القول بوجوب إنشاء هيئة وطنية للنهوض بالكتاب وتفصيل الكلام في هذا الهدف في فقرة الحاجة إلى وكالة مركزية مما يدعونا إلى إيجاز القول في هذه الهيئة التي يجب أن يكون من أولى اهتماماتها وضع "إستراتيجية وطنية للكتاب وتنفيذها لضمان توافر نهج متكامل للتنمية الوطنية للكتاب ، تزيل العراقيل التي تعوق إقامة صناعة راسخة للكتاب ، ويحول دون الاضطلاع بأنشطة غير منسقة تعرض نمو هذه الصناعة للخطر " »[1]

وإذا انطلقنا إلى الهدف الثاني الذي ركز عليه اجتماع الخبراء العرب في تونس وهو :

الاعتراف بأن صناعة الكتاب صناعة حيوية :

فإنه يحلو لي أن أنقل إلى القارىء العربي الكريم ما ورد في محضر اجتماع تونس لأهميته الفكرية والاجتماعية له فقد ورد فيه :

٤٢- بما أن مؤلف الكتاب هو مبدعه ، وعلى المؤلف تتوقف معظم مقومات القيمة والتأثير ، وبما أن المؤلف يملك المضمون ويتحكم

(١) نحو مجتمع قارىء ، اليونسكو ، ص/ ٢١ .

بنوعه ويتحمل مسؤولية ما في الكتاب من فكر وقيم . فإن من يهمنا وما يهمنا في الإستراتيجية العربية للكتاب العربي هو المؤلف ونوع الكتاب ومحتواه . ولا يتم تحسين النوع والمحتوى إلا بتحسين أوضاع المبدع والحفاظ على حرياته وحقوق المادية والمعنوية ، وتجديد معارفه وتمكينه من الإبداع في معايشة الواقع وخلق الظروف الملائمة حوله من أجل ذلك .

ولذا يلزم إيجاد صيغ ملائمة : تقديم الدعم المعنوي والمادي للمؤلف لاتحادات وروابط الكتاب والأدباء في الوطن العربي وللاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب من أجل تمكينهم من القيام بدور فعال في دعم الإبداع المحلي وخلق مناخ ملائم يساعد عليه ، ولتمكينهم من تأدية رسالتهم في مناخ من حرية التعبير والأمان ، ومن نشر إنتاجهم وحماية عائلاتهم ومن تخفيف وطأة ظروفهم المعيشية وتعزيز قدرة مؤسساتهم على توفير مقومات أمنهم في حالات المرض والعجز ، وقدرتها على تحقيق تفرغهم جزئيا للإبداع وتوسيع آفاقهم عن طريق إيفادهم للخارج للاطلاع وتمكينهم من إجراء البحوث والدراسات واستكمالها عند الضرورة . وإطلاعهم على ظروف الحياة وواقع الناس في وطنهم العربي وتعريفهم عليه ليرتبط القلم بواقع الشعب وبتراب الوطن وتراثه وبمعرفة يعززها الاطلاع المباشر ، وتأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في هذا المجال .

---

(١) نحو مجتمع قارىء ، اليونسكو ، ص/ ٢١ .

على المستوى القطري

١- تشجيع الإبداع الأدبي المحلي

٤٣- مراعاة تنمية الإبداع الأدبي النسائي ، وتطبيق تدابير تشجيعية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في مختلف قطاعات صناعة الكتاب .

٤٤- مع التقدير التام لما هو قائم في الوطن العربي من تعدد وتنوع الجوائز التي تمنح للمبدعين المشتغلين في قطاع الكتاب ، فإن تدعيم النهضة المرجوة يستلزم تخصيص المزيد من هذه الجوائز ورفع قيمتها . وتعميمها على سائر مجالات المعرفة .

٤٥- تمويل ترجمة المصنفات العربية المهمة ونشرها ، وإنشاء جوائز للترجمة حفزا لنشر المصنفات المترجمة .

٤٦- إنشاء صندوق عربي لدعم الكتاب وتمويل المشاريع العربية الكبرى المشتركة مع العمل على إنشاء صناديق وطنية تدعم صناعة الكتاب في كل قطر عربي .

٤٧- تنظيم لقاءات ومناقشات بين المؤلفين والمترجمين والرسامين الإيضاحيين والباحثين ومختلف فئات القراء وتأمين إسهام وسائل الإعلام الأخرى من إذاعة وتلفزيون وصحافة لمعالجة مشكلات الكتاب .

٤٨- مساندة إنشاء مجلات فكرية وعلمية وأدبية ورفع مستوى المجلات

الأدبية والثقافية القائمة .

٤٩-التوسع في إنتاج البرامج التي تعني بالكتاب سمعية بصرية في الإذاعتين المسموعة والمرئية وتشجيع القائمين عليها عن طريق تخصيص جوائز لهم .

٥٠-تشجيع الاقتباس السنمائي والتلفزيوني والإذاعي والمسرحي للمصنفات الأدبية من الكتب العربية والإقليمية .

٥١-تشجيع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي لا تملك وسائل للنشر على إنشاء مراكز للطباعة والنشر والتوزيع .

٥٢-توفير الخدمة المكتبية والمراجع والمعلومات للباحثين والدارسين بإنشاء أجهزة خدمات عالية الكفاءة تستفيد من أحدث أساليب توفير هذه الخدمات لطالبيها، ويمكن أن تقام ثلاثةمراكز رئيسة في الوطن العربي لهذه الغاية لكل منها تخصص متميز إن أمكن ، وتحدد هذه المراكز بالتعاون بين الالكسو واليونسكو في مناطق جغرافية ملائمة من الوطن العربي ، على أن تقدم اليونسكو الخبرة والعون المادي من أجل ذلك .

٥٣-العناية بالأدباء الشباب المترجمين والمحققين ومتابعة نشر إنتاج الموهوبين منهم وفسح المجال أمام المبتدئين لنشر الكتاب الأول بما يذلل الصعوبات التي يواجهها الشاب في هذا المجال ، وإيجاد ملتقيات بينهم وبين الأجيال المتقدمة عليهم لإغناء تجربتهم ، وتقويم

إنتاجهم حسب أســس ومعايير موضوعية تمكنهم من النمو في ظروف طبيعية .

٢ - توافر المواد الأولية :

٥٤-إجراء دراسات من أجل تقويم دوري للاحتياجات الوطنية من المواد الأولية الضرورية لصناعة الكتاب (من ورق وحبر وأفلام ومطابع) .

٥٥-دعم الدراســة التي تجريها المنظمـة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع اليونسكو والصندوق العربي للتنـمية الاقتصــادية والاجتماعية لإنشاء صناعة ورق متطورة في الوطن العربي .

٥٦-إجرء بحوث بشأن استرجاع الورق المطبوع وإعادة استغلاله وفي إمكانات صناعة الورق من المواد المعاد تصنيعها .

٥٧-دعم وتنمية صناعات الورق القطرية القائمة . حيثما وجدت .

٥٨-تقديم منح دراســية وإطلاعيــة للبلدان النامية من البلدان المتقدمة والشركات الصانعة للمواد الأولية وأجهزة الطباعة - بدعم وسعي من اليونسكو والالكسو - لتهيئة عناصر بشرية قادرة على تشغيل وصيانةوتطوير الأجهزة الحديثة في مجال الطباعة وصناعة المواد الأوليــة اللازمة لصـناعة الكتاب وتجديد خيرة العناصــر المدربة وتطويرها عن طريق إيفاد الخبراء وإتاحة فرص إطلاعية لها أمام تلك العناصر .

٣ - توافر المعدات المناسبة لإنتاج الكتب :

٥٩-إنشاء ورش في المناطق الريفية لإنتاج مواد القراءة المعدة لمحو الأمية وما بعد محو الأمية .

٤ - الموارد من اليد العاملة الماهرة :

٦٠-إعداد وتنفيذ سياسات مترابطة في إطار خطط تنمية صناعة الكتاب من أجل تدريب العاملين (من مترجمين ومحررين وناشرين وطابعين وخطاطين ومنضّدي حروف الطباعة ورسامين إيضاحيين وبائعي كتب وأمناء مكتبات ومديرين وباحثين ومجلدين وموجهين ثقافيين . .) بقصد تجنب النقص في أعداد العاملين أو وجود فائض منهم وتأمين تدريب ملائم للاحتياجات المحددة ، مع مراعاة أهداف تحديث المعدات الحالية .

٦١-اتخاذ تدابير على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من أجل تأمين تدريب للمحققين والمترجمين المحترفين وتشجيعهم .

٦٢-اتخاذ تدابير على مستوى معاهد التأهيل من أجل إقامة دورات تدريسية للمؤلفين المتخصصين في مجالات الكتاب للأطفال والمعوقين والمراهقين .

٦٣-تيسير الالتحاق بدورات تدريبية من أجل تحسين تقنيات الترجمة في إطار المرافق الرئيسية للترجمة على الصعيد القطري أو الدولي .

٦٤-تحديد المؤهلات والمعايير المطلوبة من أجل ممارسة مهنة الناشر ، وتنظيم التدريب للناشرين وأطر النشر .

٦٥-التشجيع على عقد ندوات وحلقات دراسية للتنويه بحقوق المؤلف والتعريف بها .

على المستوى العربي :

٦٦-تطبيق الفقرة ٤٤ على المستوى العربي .

٦٧-إجراء دراسة ، عند الاقتضاء ، علن ظاهرة قرصنة المواد المطبوعة (من كتب ومجلات) الناشئة عن ظهور تكنولوجيات جديدة ولاسيّما تقنيات الاستنساخ ، واتخاذ تدابير من شأنها ردع من يقوم بأعمال من هذا القبيل . وتأكيد أهمية أن تدعو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى اجتماع يحضره ممثلون عن الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ، اتحاد الناشرين العرب ، اتحاد الموزعين العرب ، اتحاد أصحاب المكتبات العربية لإيجاد الحلول الملائمة لمجابهة القرصنة وإيجاد الحلول الملائمة لأشكال الصعوبات والمشكلات التي تواجه الكتاب وتضمن حقوق جميع المعنيين به ومصالحهم .

٦٨-وضع أسس عربية عامة لعمليات مقايضة الكتب بين القطاعات المهتمة بالنشر (عامة وخاصة ومختلطة) تأخذ بالاعتبار تكاليف النشر في كل قطر بالدرجة الأولى لتحقيق انتشار الكتاب وتجاوز عمليات تحويل العملة وصعوبات الشحن والتوزيع وتكاليف استرداد الكميات غير المبيعة .

٦٩-اتخاذ كل التدابير الملائمة من أجل تنفيذ توصية نيروبي ، لا سيما في مجال تنظيم مهنة الترجمة وتدريب المترجمين .

٧٠-تأمين جمع نصوص تشريعيةوتنظيمية وطنية تتعلق بتسويق واستيراد الكتب والمطبوعات والمواد الأولية والمعدات التي تستخدم في صناعة الكتب ، وتوزيع تلك النصوص على المستوى الإقليمي .

٧١-اتخاذ تدابير لتخفيف التعريفات البريدية وإلغاء رسوم الاستيراد على المواد الأوّليّة اللازمة لإنتاج الكتب الثقافية على أن ينعكس ذلك إيجابا على المستهلك .

٧٢-دراسة التدابير الرامية إلى تنسيق النصوص القانونية المتعلقة بنقل واستيراد الكتب والمواد الأولية لإنتاج الكتب وضمان تطبيقها في الدول ، وذلك بالاشتراك مع الهيئات القطرية المعنية .

٧٣-إقامة أو تنمية التعاون الثنائي أو العربي والدولي في المجالات التالية :

أ - النشر المشترك للكتب المعدة للأطفال والمعوقين وحديثي العهد بالتعليم .

ب- تبادل الأخصائيين والباحثين والمعلمين في مختلف مهن الكتاب .

ج- إنتاج الورق والمواد الكيمائية الخاصة بالطباعة وحروف التنضيد باللغة العربية .

٧٤-إنشاء مؤسسة للتدريب والبحوث تكفل تدريب الفئات التالية :

- مؤلفي الكتب الموجهة إلى فئات معينة من القراء : كالأطفال وحديثي العهد بالتعليم والمعوقين والمهاجرين .
- الأطر العليا والمعلمين في مجال النشر والتحقيق والتوزيع ، وعلم المكتبات ، التنشيط الثقافي ، واستخدام وسائل الإعلام الجديدة في المكتبات .
- الأطر العليا والمعلمين في مجال فنون الطباعة والرسوم الإيضاحية للكتب والرسوم المتحركة والاستنساخ (الأفلام المصغرة والبطاقات المصغرة) ، وترميم المخطوطات والوثائق البالغة الأهمية .

٧٥-بدء أو مواصلة :

١- دراسة عن تطوير فن الخط العربي للطباعة بكل أشكالها وإيجاد صيغ لتخزين المعلومات في الحاسوب وتشجيع المبادرات في هذا الميدان.

٢- البحث عن وضع مصطلحات تقنية علمية موحدة باللغة العربية.

على المستوى الدولي :

٧٦-تيسير تبادل الأساتذة على مستوى الجامعات ومعاهد التعليم التقني والعالي ممن يتولون التدريب رفيع المستوى في مختلف مهن الكتاب .

٧٧-تعبئة الموارد الضرورية لما يلي :

أ - تنفيذ مشروعات قطرية وعربية ودولية ومشروعات البلدان الأقل نمواً من أجل تنمية الموارد البشرية والمعدات التقنية لصناعة الكتاب ، ومن أجل إنتاج الكتب ومواد القراءة المعدة للأطفال والمعوقين وحديثي العهد بالتعلم وكذلك الكتب ومواد القراءة المعدة للتعليم .

ب - تمويل بحوث بشأن صناعة الورق من موارد المحلية وصناعة مواد كيمائية خاصة بالطباعة ، وذلك في إطار برامج المعونة الثنائية أو المتعددة الأطراف[1] .

أما في مجال تهيئة بيئة للقراءة في جميع أنواع المجتمعات وعلى جميع مستوياتها :

فلا أجد حرجا في أن أورد نصوص ما جاء في المشاورة الجماعية بتونس ، فقد استوفت القول في جميع مجالات هذا الهدف واعني به :

٨٤-«العمل على وضع شروط عامة على الشركات والبلدان المنتجة للآلات الحديثة لأداء الخدمات الضرورية والتسهيلات وتقديم قطع الغيار وإجراء إصلاحات أو فحص وصيانة على نحو دوري في البلدان العربية ريثما تتكون الأطر البشرية القادرة تماما على القيام

(١) محضر مشاورة جماعية نحو مجتمع قارىء في الدول العربية -التقرير النهائي-اليونسكو ص/ ٢٢-٢٨ .

بذلك ، وتوريد قطع الغيار والمواد للمشترين والمتعاملين دون خضوع لتحكم الوكلاء في الأسعار .

٨٥- دعوة اليونسكو لتقديم نشرة علمية ، لأحدث آلات الطباعة وأجود مواردها ولأماكن وجود الخبرة ، وتوصيل هذه المعلومات إلى البلدان المحتاجة إليها لتستنير بها عند الاقتناء .

٨٦- تدريب اليد العاملة العربية على أجهزة التنضيد الضوئي (الجمع التصويري) الحديثة لا سيما في مراحل الصيانة والإنتاج .

٨٧- العمل على تنسيق الجهد العربي في مجال الطباعة واقتناء الأجهزة وتصنيعها ولإنتاج المواد الأولية اللازمة .

٨٨- تقديم البعثات الدراسية والمنح الإطلاعية للمهتمين بالطباعة والعاملين في مجالاتها لتكوين الأطر البشرية اللازمة لاستمرار العمل بطاقة جديدة .

٨٩- دعوة الالكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) لإجراء مسح شامل في الوطن العربي لأنواع آلات الطباعة ومدى ملاءمتها لروح العصر وطاقتها النظرية والفعلية وللطاقة البشرية المدربة وغير المدربة فيها ، ولجدواها الاقتصادية ، وللصعوبات والعقبات التي تعاني منها ، للوقوف على واقع الطباعة في الوطن العربي ورسم آفاق التحرك المستقبلي لمواجهة الاحتمالات جميعاً .

على المستوى القطري :

٩٠-إجراء استقصاءات دورية من أجل تكوين معرفة محددة عن عادات القراءة عند مختلف فئات القراء في المناطق الحضرية والريفية .

٩١-إعداد إحصـــاءات سنوية من خلال المكتبات ومتاجر الكتب عن مختلف القراء والكتب المقروءة .

٩٢-تنظيم حلقات تدارس أو حلقات تدريب على المستوى القطري في الموضوعات التالية :

أ - تقنيات الاستقصاء بشأن عادات القراءة عند السكان .

ب- أساليب وتقنيات القيام بحملات الحث على القراءة .

ج - توعية العاملين في وســائل الإعلام (الإذاعة ، التلفزيون ، الصحافة، السنما)بالدّورالذي تؤديه هذه الوسـائل في الحـث على القراءة .

د - توعية السكان بإسهام الأسرة والمدرسة وإيقاظ وتكوين وتنمية عادة القراءة عند الطفل .

٩٣-التركيز على إكساب التلاميذ في المدارس عادة القراءة وبذل الكتاب لهم لربطهم به .

أ - تقديم جوائز من الكتاب للمتفوّقين من التلاميذ والطلبة .

ب- إعارة الكتاب للطالب دون قيود وتعويده على حمله إلى البيت وقراءته هناك .

ج - تخصيص يوم للمطالعة في كل ربع سنة يطلب فيه إلى كل طالب قراءة كتاب وتلخيصه .

د - حث المعلمين والمدرسين على القراءة وتعويد الطلاب على الكتاب .

هـ - التركيز في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية على أهمية الكتاب والقراءة .

و - إدخال نماذج من الأدب العربي المعاصر في المناهج .

ز - إجراء لقاءات بين الكتّاب والطلاب .

ح - تأمين وجود الكتاب في مكتبات المدارس والأندية -والمعامل- والقرى وأماكن التجمع السكاني .

ط - توفير الكتاب لطالبيه وبسعر مقبول يمكنهم من اقتنائه ، وإيصال الكتاب للأرياف كجزء من خدمة ثقافية تقوم بها الدولة .

ي - تنظيم زيارات موجهة لتلاميذ المدرسة ولقاءات بين المؤلفين والجمهور وحلقات تدارس ومحاضرات وعرض أفلام أو شرائح مصورة عن قطاع الكتاب .

٩٤-تخفيف الرقابات العربية المتضارب على الكتاب ، والاتفاق على محظورات إجمالية عامة إذا كان لا بد من رقابة .

٩٥-تأمين نقل الكتاب بين أقطار الوطن العربي عن طريق دور الشحن

وضـــمـان وصــوله في وقت ملائم وتكاليف ملائمة برا وبحرا وجوا.

٩٦ - عدم التلاعب بالأسعار المعلنة على الغلاف في الوطن العربي من قبل أصحاب المكتبات .

٩٧ - تنظيم إعلام جيد للجمهور عن طريق النقد النوعي ونشر فهارس دقيقة .

٩٨ - تشجيع إنشاء وتنمية ما يلي :

أ - شبكات من المكتبات ومراكز القراءة وتدعيم المكتبة المتنقلة ، والمكتبة المدرسية الفتوحة ذات (البابين) في المناطق الحضرية والريفية .

ب-شبكات متاجر الكتب في المناطق الحضرية والريفية .

ج -أندية للكتاب .

٩٩ - الاضـــطلاع بأنشـــطة ثقافية أثناء معارض الكتاب للتـعريف به وترويجه وتسويقه والاهتمام خاصة بقضايا صناعة الكتاب .

١٠٠- إشراك القراء في اختيار أفضل المؤلفات بقصد منح جوائز أدبية وطنية أو محلية وتشجيع رصد ونشر قوائم منتظمة لأكثر الكتب رواجا.

١٠١- تنظيم حملات منتظمةللحث على القراءة، ولا سيما في أوساط الشباب والنساءوعمال المناطق الحضريةوالريفيةوالقطاعات الاقتصاديّة والمهنية .

١٠٢- وضع أساليب تربوية مواتية للممارسة على القراءة بحيث يصير تمرين القراءة في المدرسة مصدر متعة للطفل ، لا مشقة يحاول التملص منها .

١٠٣- تشجيع إنشاء صحف ومجلات للأطفال ، وتحسين مضمون الصحف والمجلات الحالية وطريقة عرضها وإيجاد البدائل العربية للمجلات المستوردة .

١٠٤- الاهتمام بمكتبات الكتاب المستعمل .

على المستوى العربي :

١٠٥- تيسير تبادل الخبرة والدراسة والمعلومات عن مسار حملات الحث على القراءة ، عن طريق حلقات تعقد في إطار التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف .

١٠٦- تشجيع إنتاج مواد القراءة وكتب الأطفال والمراهقين والشباب ، في موضوعات قريبة من الواقع الذي يعيشونه وعقد ندوة أو أكثر لدراسة قضايا الكتاب ومجلات لهم وذلك بالتعاون مع منظمة اليونسكو والمنظمات العربية المختصة .

١٠٧- التعاون والتبادل في مجال الكتب الجامعية والنشر الجامعي .

على المستوى الدولي :

١٠٨-تشجيع ومساندة تجربة المشروعات الرائدة في إنشاء مراكز ريفية ومراكز التجميع المعني للحث على القراءة ، تستهدف الأميين وتستخدم الكلام الشفوي وسيلة للوصول إلى المعلومات المكتوبة .

١٠٩- تقويم المشروعات الرائدة للمراكز الريفية ومراكز التجمع المهني التي تستهدف الحث على القراءة ، وتبادل المعلومات بين مختلف المراكز الرائدة على المستوى القطري والعربي والدولي والإقليمي .

١١٠- تيسير الحصول على المراجع والمصادر العلمية والجامعية بأسعار ملائمة للطلاب والقراء العرب وذلك بمساعدة من اليونسكو نظرا لاحتكارها وصعوبة الحصول عليها والمغالاة في أسعارها[1] .

لا أريد لإطالة في هذا الموضوع المهم فقد قدمت فيه ما فيه الكفاية واسأل الله أن يعين المسئولين في حكومتنا الرشيدة على دعم الكتاب أيّاً كان لونه للنهوض به حتى تستطيع الوصول إلى هدف غال وثمين وهو نحو المجتمع القارىء ، الذي يسعى إلى تحقيقه المسئولون عن شئون العلم والمعرفة والثقافة في دول العالم أجمع ، وباللّه التوفيق ، ، ،

السيّد محسن أحمد باروم

(١) محضر مشاورة جماعية نحو مجتمع قارىء في الدول العربية -التقرير النهائي- اليونسكو ٠ص/ ٣٠-٣٤ .

مراجع البحث ومصادره :

١ - المكتبات في المملكة العربية السعودية - إدارة المكتبات العامة - وزارة المعارف - الرياض ١٣٧٩هـ .

٢ - المجالس الوطنية من أجل تطوير الكتاب -تأليف أبو الحسن- ترجمة وفاء نظير الغوي - المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني - دمشق ١٩٨٥م .

٣ - نحو مجتمع قارئ - أهداف للثمانينات - اليونسكو ١٩٨٢م .

٤ - مشـــاورة جماعية نحو مجتـــمع قارئ في الدول العربية - التقرير النهائي تونس ١٩٨٥م .